جيوبوليتيك الطاقة في الشرق الأوسط (٢٠٢٦) - من صدمات توريد النفط إلى استراتيجيات التنويع السياحي كبديل مستدام

المدرس المساعد علياء عبد الحسين الاسدي

كلية العلوم السياحية / قسم الدراسات الفندقية

المقدمة:

السياق العام: الإشارة إلى التصعيد العسكري الأخير في المنطقة (خاصة أحداث فبراير ومارس ٢٠٢٦) التي أدت إلى اضطراب الملاحة في مضيق هرمز.

المشكلة: التذبذب الحاد في أسعار النفط (التي لامست ١٢٠-١٥٠ دولاراً للبرميل) والاعتماد المفرط للدول المصدرة على ريع النفط رغم المخاطر الجيوسياسية.

الأهمية المقال: استشراف الحلول الاقتصادية، وتحديداً دور القطاع السياحي في تقليل "هشاشة" الاقتصاد الريعي.

المحور الأول: تطورات الحرب وتأثيرها على سلاسل توريد النفط:

في هذا القسم، يجب التركيز على الحقائق الميدانية وأثرها التقني:

- **تعطل الممرات المائية:** مضيق هرمز يمر عبره نحو ٢٠% من إمدادات النفط العالمية. إغلاقه أو تهديده في مارس ٢٠٢٦ أدى إلى إعلان شركات كبرى (مثل قطر للطاقة) حالة **"القوة القاهرة"**.
- **علاوة المخاطر:** كيف أدى الخوف من نقص المعروض إلى قفزات سعرية تاريخية، مع الإشارة إلى تدخل وكالة الطاقة الدولية (IEA) بسحب قياسي من المخزونات الاستراتيجية **(نحو ٤٠٠ مليون برميل).**

❖ **تضرر البنية التحتية:** استهداف منشآت التكرير في بعض الدول أدى إلى نقص في المشتقات (**الديزل ووقود الطائرات**) عالمياً.

تجاوزت تأثيرات الصراعات في عام ٢٠٢٦ مجرد "ارتفاع الأسعار" إلى ما يُعرف بـ **"إعادة رسم خارطة الطاقة العالمية"**. إن استهداف ناقلات النفط أو الممرات المائية (مثل مضيق هرمز وباب المندب) لم يعد مجرد تهديد عسكري، بل أصبح أداة في الحرب الاقتصادية الهجينة.

❖ **سلاسل التوريد الهشة:** تسببت التوترات الأخيرة في تحويل مسارات الشحن نحو رأس الرجاء الصالح، مما أضاف حوالي **١٢ إلى ١٥ يوماً** لرحلة الناقلات. هذا التأخير أدى إلى ما يسمى بالطلب "الزائف" على الوقود، حيث يستهلك الأسطول البحري كميات ضخمة من الوقود فقط للالتفاف حول مناطق النزاع.

❖ **علاوة التهديد السيبراني:** شهد عام ٢٠٢٦ دخول الهجمات السيبرانية على خطوط الأنابيب ومحطات التحكم الرقمية كعامل حاسم، مما جعل تكلفة تأمين المنشآت النفطية تقتطع ما يعادل ٣ إلى ٥ دولارات من ربحية كل برميل.

المحور الثاني: الانعكاسات على اقتصادات الشعوب المصدرة:

تعيش الشعوب المصدرة للنفط ما يسميه الاقتصاديون **"وهم الرفاهية المؤقت"**. فرغم تدفق السيولة الدولارية نتيجة وصول الأسعار لمستويات قياسية، إلا أن الاقتصاد الكلي يعاني من تشوهات عميقة:

❖ **مفارقة "النمو والتدخل":** **رغم ارتفاع المداخيل بسبب زيادة الأسعار، إلا أن تكاليف التأمين، الشحن، والتضخم العالمي أدت إلى تآكل القوة الشرائية لمواطني هذه الدول.**

❖ **العجز الهيكلي:** الاعتماد على النفط يجعل الموازنات العامة عرضة للصدمات. (**مثال: دول مثل العراق أو الجزائر تتأثر بشدة عند تذبذب الملاحة حتى لو كانت الأسعار مرتفعة**).

❖ **التضخم المستورد:** ارتفاع أسعار السلع الأساسية نتيجة اضطراب النقل البحري، مما يؤدي إلى ضغوط اجتماعية في الدول المصدرة ذاتها.

- ❖ **التضخم الجامح:** بما أن أغلب هذه الدول تستورد أكثر من ٧٠% من احتياجاتها الغذائية والتقنية، فإن ارتفاع تكاليف الشحن والتأمين بسبب الحرب يؤدي إلى "**تضخم مستورد**" يتجاوز بكثير معدلات النمو في الدخل القومي.
- ❖ **ظاهرة المرض الهولندي:** في ظل الحرب، تتوجه الاستثمارات نحو القطاع النفطي لتعظيم الاستفادة من الأسعار، مما يؤدي إلى إهمال القطاعات الإنتاجية الأخرى (**الزراعة والصناعة**)، ويجعل الاقتصاد شديد الحساسية لأي تهديد أمني يمس تدفق النفط.
- ❖ **الضغوط المالية:** تضطر الحكومات لزيادة الإنفاق العسكري لتأمين المنشآت، مما يسحب من ميزانيات التعليم والصحة، ويخلق فجوة في التنمية البشرية على المدى الطويل.

المحور الثالث: تعزيز القطاع السياحي كبديل استراتيجي (الفرص والتحديات):

إن التحول نحو السياحة في منطقة تعج بالاضطرابات يبدو "مغامرة طموحة"، لكنها ضرورة وجودية. السياحة في ٢٠٢٦ لم تعد تعتمد فقط على "الموقع"، بل على "**الابتكار الأمني والاقتصادي**".

أ- فلسفة "السياحة المتكاملة" (Integrated Tourism):

الدول التي نجحت في تقليل الاعتماد على النفط (**مثل الإمارات وقطر، ومؤخراً السعودية**) بدأت في تطبيق مفهوم "**السياحة كقوة ناعمة**". السياحة تخلق ترابطاً دولياً؛ فوجود ملايين السياح من جنسيات مختلفة في بلد ما يعمل كـ "درع دبلوماسي" يقلل من احتمالية تعرض تلك المناطق لعمليات عسكرية مباشرة.

ب- السياحة المستدامة والتقنية (Greening Tourism):

في ظل أزمات الطاقة، تبرز السياحة البيئية التي تعتمد على الطاقة الشمسية والهيدروجين الأخضر. هذا التوجه يضرب عصفورين بحجر واحد:

- ❖ تقليل تكلفة التشغيل التي ارتفعت بسبب أسعار النفط.
- ❖ جذب جيل جديد من السياح المهتمين بالبيئة، مما ينوع قاعدة العملاء بعيداً عن الأسواق التقليدية.

ج- المقارنة الاقتصادية (النفط مقابل السياحة):

"كل مليون دولار مستثمر في قطاع النفط يخلق فرص عمل محدودة جداً وتتطلب مهارات تقنية عالية، بينما نفس المبلغ في قطاع السياحة يخلق وظائف لقطاعات واسعة من الشباب، من الحرفيين إلى المبرمجين، مما يساهم في تقليص معدلات البطالة التي تزيدها الحروب سوءاً."

هذا هو الجزء التحليلي الأهم، حيث تقارن بين "النفط الناضب" و"السياحة المتجددة":

- ❖ **القدرة التشغيلية:** النفط قطاع "كثيف رأس المال" (لا يخلق وظائف كثيرة)، بينما السياحة "كثيفة العمالة" وتنشط أكثر من ٥٠ قطاعاً رديفاً.
- ❖ **نماذج ناجحة: المملكة العربية السعودية (رؤية ٢٠٣٠):** استهداف رفع مساهمة السياحة إلى ١٠% من الناتج المحلي.

  - **المغرب:** استهداف ٢٦ مليون سائح بحلول نهاية ٢٠٢٦ كجزء من خطة التحول الاقتصادي.

- ❖ **التحدي الأكبر:** كيف يمكن جذب السياح في منطقة تعاني من توترات أمنية؟ الحل يكمن في:

  - الاستثمار في **السياحة الذكية** والواقع الافتراضي.
  - تطوير **السياحة الداخلية** والاقليمية كبديل للسياحة الدولية في أوقات الأزمات.

الخاتمة والتوصيات:

يخلص المقال إلى أن الحرب في المنطقة عام ٢٠٢٦ كانت بمثابة **"جرس إنذار"** أخير. إن الاستمرار في الاعتماد على النفط هو رهان على مورد مهدد جغرافياً (بسبب الممرات) وتكنولوجياً (بسبب الطاقة البديلة). التحول للسياحة ليس مجرد رفاهية، بل هو إعادة صياغة للعقد الاجتماعي بين الدولة والمواطن، لينتقل من "مواطن ريعي" ينتظر حصته من النفط، إلى "مواطن منتج" في قطاع خدمي عالمي.

الخلاصة: الحرب في ٢٠٢٦ أثبتت أن النفط سلاح ذو حدين؛ فهو مصدر قوة لكنه نقطة ضعف اقتصادية في آن واحد.

التوصيات:

- تسريع وتيرة التحول الرقمي في القطاع السياحي لضمان استدامته.
- إنشاء "صناديق سيادية سياحية" تعتمد على فوائض النفط الحالية لتطوير بنية تحتية لا تعتمد على الطاقة.
- تعزيز التعاون الإقليمي لتأمين مسارات سياحية آمنة بعيدة عن مناطق النزاع.